

المواطنة الرقمية... التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الافتراضي

Digital Citizenship ... the technological transformation of traditional citizenship in virtual space.

لامية طالة^{1*} ، كهيبة سلام²

¹ كلية علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، lamia.tll@gmail.com

² كلية علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، sellamkahina1@gmail.com

تاريخ النشر: 2020 / 10 / 05

تاريخ القبول: 2020 / 06 / 28

تاريخ الإستلام: 2020 / 06 / 21

ملخص:

يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية قوية، ناتجة عن ثورتي المعلومات والحاسبات، أدت إلى تحول العالم إلى عالم رقمي، أهم سماته انفجار في المعلومات وانتشار متسارع وواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فأصبح العالم مجرد قرية كونية صغيرة خالية من الحدود، وأفرزت هذه التكنولوجيا مفاهيم عديدة متعلقة بالعصر الرقمي كالديمقراطية الرقمية، الاتصال التفاعلي، الفضاء الافتراضي، النشر الرقمي، الإعلام الجديد، المواطنة الرقمية وغيرها، وتتجلى المواطنة الافتراضية في ممارسة لحقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي، وهي تتراوح بين المواطنة المقننة والمواطنة الحرة، هذه الأخيرة التي ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيلها من خلال نقل القضايا من الواقع إلى العالم الافتراضي ومناقشتها بغض النظر عن حواجز الدين واللغة والأصل. الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية، المواطنة التقليدية، الفضاء الافتراضي، الديمقراطية الرقمية.

Abstract:

The world is witnessing a strong technological revolution, resulting from the information and computer revolution, which led to the transformation of the world into a digital world, the most important features of which are an explosion of information and an accelerated and wide spread of information and communication technology, so the world has become just a small global village without borders, and this technology has produced many concepts related to the age Digital is like digital democracy, interactive communication, virtual space, digital publishing, new media, digital citizenship, etc., and virtual citizenship manifests itself in the exercise of citizenship rights in virtual society, and it intermarries between legalized citizenship and free citizenship, the latter that social networks contributed to shaping through Transferring and discussing issues from reality to the virtual world, regardless of religious, language and original barriers.

Keywords: *Digital Citizenship, Traditional Citizenship, Virtual Space, Digital Democracy.*

مقدمة

يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية قوية، ناتجة عن ثورتى المعلومات والحاسبات، أدت إلى تحول العالم إلى عالم رقمي، أهم سماته انفجار في المعلومات وانتشار متسارع وواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فأصبح العالم مجرد قرية كونية صغيرة خالية من الحدود. يتم تداول المعلومات فيها بحرية وسرعة خارقة وبكم هائل، وأصبح استخدام الأجهزة التكنولوجية من حواسيب الكترونية ولوحات الكترونية وهواتف ذكية يتم بسهولة تامة، وأصبح الطلب عليها وعلى مختلف التطبيقات الحديثة شديدا خاصة من طرف الشباب، مما جعل صناعة الأجهزة الالكترونية والمعرفة أهم الصناعات في هذا العصر. وقد أثرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جميع مجالات الحياة وعلى مختلف أفراد المجتمع، أثرت إيجابيا حيث أزاحت الحدود، وسمحت بنقل المعلومات والمعرفة بسرعة فائقة، وساهمت إيجابيا في مجالات الصناعة والتجارة والصحة والإعلام والتعليم والاتصال بين الأشخاص المتباعدين، لكنها أحدثت تغيرات سلبية خاصة في مجال العلاقات الاجتماعية وقيم الأفراد، فانتشرت قيما غريبة عن مجتمعاتنا، وأبرزت هذه التكنولوجيا مفاهيم عديدة متعلقة بالعصر الرقمي كالديمقراطية الرقمية، الاتصال التفاعلي، الفضاء الافتراضي، النشر الرقمي، الإعلام الجديد، المواطنة الرقمية وغيرها، وتتجلى المواطنة الافتراضية Virtual Citizenship في ممارسة لحقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي، وهي تتزاحج بين المواطنة المقننة والمواطنة الحرة، هذه الأخيرة التي ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيلها من خلال نقل القضايا من الواقع إلى العالم الافتراضي ومناقشتها بغض النظر عن حواجز الدين واللغة والأصل.

وما يهمننا في هذا المقال هو التعرف على كيفية تأثير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على قيم المواطنة، لكن قبل ذلك لا بد من الوقوف عند مفهوم المواطنة، قيم المواطنة والمواطنة الرقمية، وتأثير التكنولوجيا الحديثة على مفهوم وقيم المواطنة، وذلك من خلال اعتماد الخطة التالية:

1. مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
2. مدخل عام إلى ماهية المواطنة بالمفهوم التقليدي.
3. المواطنة والهوية: بين التداخل والتلازم.
4. عموميات حول المواطنة الرقمية.
5. الديمقراطية الرقمية... مقياس المواطنة الرقمية.
6. مستويات الديمقراطية الرقمية... ومؤشرات المواطنة الرقمية.

I. مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال:

يعتبر مفهوم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، مفهوم ديناميكي، بحيث يتغير باستمرار، وفق التحولات المذهلة والسريعة في مجال علوم الإعلام والاتصال، فما يعتبر اليوم حديث قد يصبح بعد فترة زمنية تقليدي، وقد وردت عدة تعريفات لهذه التكنولوجيات من بينها:

تعريف جمال محمد غيطاس الذي قال عنها: "هي الطرق والأساليب والمعرفة الفنية المرتكزة إلى العلم والتي تستخدم في جمع ومعالجة وتخزين وإدارة وتأمين البيانات والمعلومات والوصول بها من نقطة إلى أخرى باستخدام وسائل إرسال واستقبال معينة" (جمال محمد غيطاس، 2006، ص 38).

وعرفها رضا النجار بأنها: "كل ما ترتب عن الاندماج بين تكنولوجيا الحاسب الالكتروني والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والالكترونيات الدقيقة والوسائط المتعددة من أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات فائقة على إنتاج المعلومات وجمعها وتخزينها ومعالجتها ونشرها واسترجاعها بأسلوب غير مسبوق يعتمد على النص والصوت والصورة والحركة واللون وغيرها من مؤثرات الاتصال التفاعلي الجماهيري والشخصي معا(رضا النجار، 2009، ص 495).

وتعرف تكنولوجيا الاتصال أيضا بأنها أداة أو جهاز أو وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أو تخزين أو استقبال أو عرض البيانات، أو هي الآلات والأجهزة والوسائل الخاصة التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها (محمد تيمور عبد الحسيب، محمود علم الدين، 1997، ص 32)، أو أحد روافد تكنولوجيا المعلومات ويقصد بها الوسيط المستخدم في نقل أو تداول المعلومات والأفكار بين أفراد المجتمع (عبد الفتاح عبد النبي، 1990، ص 71).

ويستخدم مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال عند العامة للدلالة على الأجهزة والتطبيقات والبرمجيات، خاصة التي يستخدمها الأفراد في الاتصال الشخصي، أو المؤسسات في الاتصال المؤسسي، خاصة الحواسيب الالكترونية، اللوحات الذكية، الهواتف الذكية، الأقمار الصناعية، الألياف البصرية، الانترنت وتطبيقاتها كشبكات التواصل الاجتماعي، المدونات، الصحافة الالكترونية...

خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

تميز تكنولوجيا الإعلام والاتصال بجملة من السمات جعلتها تنتشر بسرعة لدى مختلف أفراد المجتمع

وتثر في جميع مجالاته، من بينها:

التفاعلية: التي تعني تبادل الأدوار بين المرسل والمستقبل في العملية الاتصالية، أي أن هناك أدوار مشتركة بينهما (رضا النجار، 2009، ص 495)، و هو ما يلغي الدور السلبي للمستقبل والاتجاه الأحادي للمعلومة في العملية الاتصالية، فيصبح مرسلًا ومستقبلًا في نفس الوقت، والمرسل يصبح مستقبلًا أيضًا.

اللاتزامنية: تسمح تكنولوجيا الاتصال بتبادل المعلومات بين أطراف العملية الاتصالية دون شرط تواجدهما في وقت إرسالها، فهي تتيح إمكانية تخزين المعلومات المرسلة واستعمالها وقت الحاجة (محمد الفاتح حمدي، مسعود بوسعيدية، ياسين قرناني، 2011، ص 08).

قابلية التحرك أو الحركية: تسمح هذه السمة في بث المعلومات واستقبالها من أي مكان آخر أثناء حركة منتج ومستقبل المعلومات وذلك باستخدام عدد من الأجهزة المختلفة مثل الحاسوب الالكتروني النقال، اللوحة الالكترونية، الهواتف الذكية، الساعات الذكية،...

قابلية التحويل: هي إمكانية نقل المعلومات من وعاء لآخر باستعمال تقنيات تسمح بتحويل الأوعية الورقية إلى أوعية الكترونية يمكن نقلها من مكان إلى آخر، وكذلك إمكانية تحويل النصوص من لغة إلى أخرى أو ما يسمى بنظام الترجمة الآلية.

قابلية التوصيل: هذه السمة تتمثل بإمكانية استعمال الأجهزة المصنعة من قبل الشركات المختلفة التي تحكمها معايير معينة في توحيد صناعة الأجزاء المختلفة لهذه الأجهزة مما يتيح إمكانية تناقل المعلومات بين المستخدمين وبغض النظر عن الشركات المصنعة للأجهزة المختلفة.

اللاجماهيرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك، كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات. سواء من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من جهة واحدة إلى مجموعات، أو من مجموعة إلى مجموعة.

الشيوع والانتشار: تعني الانتشار المنهجي لوسائل الاتصال حول العالم وفي الطبقات المختلفة للمجتمع، إذ كلما تظهر وسيلة لتناقل المعلومات تعد في البداية ترفاً، ولكنها في النهاية تصبح تقليدية يمكن استعمالها من طرف فئات وطبقات مختلفة في المجتمع مثل استعمال الحواسيب والهواتف النقالة وغيرها من التقنيات.

العالمية أو الكونية: تعني إمكانية تناقل المعلومات بين المستفيدين على مستوى العالم، وذلك لتوافر كميات ونوعيات محددة من التقنيات التي تسمح بذلك وهذه السمة في سعة تناقل المعلومات بين الأفراد تضفي الكثير من المميزات على التواصل العلمي والتقني وفي تناقل الخبرات بينهم وبالتالي يكون التواصل والتفاعل عالمياً. وعليه فإن تكنولوجيا الاتصال الحديثة ليست كغيرها من أنواع التكنولوجيات الأخرى فهي تتحدى نفسها وتسابق الزمن، وتتميز عن غيرها بوصفها عملية متكاملة أكثر من كونها مجرد أدوات فاستخدامها يقود إلى إعادة ابتكارها من جديد، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الاستخدام في دائرة لا تنتهي (مراد رايس، 2006، ص 29).

II. مدخل عام إلى مفهوم المواطنة بالمفهوم التقليدي:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال النتاج الفكري للإنسان ومن خلال تراكم المنجزات الحضارية والتي ساهمت في رفع الإنسان وجعلته قيمة عليا بعدما غاب وغيب لفترات طويلة وتحت مسميات مختلفة.

ولقد تطور مفهوم المواطنة مع تطور المجتمعات البشرية، وبدأت الجماعات البشرية التي تقوم على تعاضد أفراد الجماعة الواحدة، لمواجهة التحديات التي قد تتعرض لها بالتكتل نظراً لشعور أفرادها بالحاجة إلى الآخرين، والعيش في جماعة ينتسب إليها.

مفهوم المواطنة: تعدد مفهوم المواطنة من مختص لآخر حيث أصبحت محل جدال كثير من العلماء، كل واحد ينظر إليها من ناحية إذن يمكن تعريف المواطنة كما جاء تعريفها في اللغة العربية:

المواطنة في اللغة: ينسب المواطنة في اللغة العربية إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطناً، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه (سامر مؤيد عبد اللطيف، 2011، ص 94).

وفي اللغة الإنجليزية تأتي المواطنة ترجمة للمصطلح (Citizenship) ويقصد به غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، من أجل إيجاد المواطن الصالح (خضرة حلاب، 2015، ص 95).

المواطنة من الناحية الاصطلاحية: تعني: "علاقة فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة".

وعلى الرغم من إن مفهوم الوطنية/ المواطنة اصطلاح حديث نسبياً، لم يظهر إلا بعد الثورة الفرنسية سنة 1789، إلا أن المعنى الذي تستهدفه الوطنية قد تم تناوله من قبل أفكار الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين.

وهذا المفهوم قد اكتسب أبعاده ومسارات تطبيقه عبر صيرورة ومخاضات طويلة عاشتها شعوب الأرض في كفاحها من أجل بناء وطنها وتحقيق نهضته ونيل حرياتها، فكانت حصيلة ذلك أن يتسع هذا المفهوم في تكوينه ليشمل مقومات عدة من أهمها: "الانتماء والولاء، الحقوق، والواجبات، المشاركة بكل أبعادها" (فهد إبراهيم الحبيب، د. س، ص 03).

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون" (محمد غيث، 1995، ص 56).

كما تشير دائرة المعارف البريطانية إلى اعتبار المواطنة: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة... والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات... وعلى العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة" (مصطفى محسن، 2004، ص 244)، وبالتالي يرتكز هذا المفهوم على تعريف المواطنة من خلال الانتماء إلى دولة وما يترتب عنه من تمتع كافة المواطنين بالحقوق والتزامهم بالواجبات من دون تمييز.

تعرف المواطنة في موسوعة الكتاب الدولي أنها: "العضوية الكاملة للمواطن في الدولة، أو بعض وحدات الحكم فيها، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم" (عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، 2011، ص 74-75).

يعرف Le Pors المواطنة بقوله: "المواطنة مأخوذة من الكلمة اللاتينية Civitas أي إعطاء المواطن حق الانخراط في القواعد المنظمة للمدينة وفي تحديد أهدافها، وهذا يجعله يتمتع بالحقوق والواجبات التي يمنحها إياه قانون المدينة" (Anicet Le Pors, 2004, p03).

هذا يعني أن المواطنة في أصلها القديم تركز على إعطاء الفرد أساس قانوني، وبالتالي أي تعريف للمواطنة لا بد من أن يركز على معنى قانوني.

أما من ناحية المنظور النفسي فتعرف أيضا بأنها: "الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" (فتحي هلال وآخرون، 2000، ص 25).

يتضح من عرضنا السابق أن مبدأ المواطنة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له عدة أبعاد متنوعة، منها ما هو مادي - قانوني، ومنها ما هو ثقافي - سلوكي، ومنها أيضا ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجيا، ولذلك إن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقى الحضاري، وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع وثابت لمبدأ المواطنة.

جذورها التاريخية:

إن مفهوم المواطنة الذي استقر في الفكر السياسي المعاصر مفهوم تاريخي شامل ومعقد، لأن الفكر السياسي إنما ينتج انطلاقاً من حراك اجتماعي معقد تتحكم فيه السيرورة التاريخية، لذا تتخذ إنتاجاته القانونية والثقافية، كما أن ترجمة الإنتاج الحضاري عملياً من خلال الدولة؛ يتخذ أبعاداً متشابكة يصعب معها نفي حضور مجموع القيم المشكلة لتلك الحضارة، بما فيها العقائد والمتغيرات السوسيوثقافية، والمتغيرات العالمية (علي الكواري، 2001، ص 123).

من خلال التجربة السياسية الغربية يمكن رصد ثلاثة تحولات الأوضاع السياسية لهذه التجربة، استطاعت لقوتها أن تحوّل بعض مرتكزات بناء الدولة، وأن تزرع أسس سياسية أرست مبدأ المواطنة:

- التحول الأول: جاء مع نهاية الحروب الدينية بإقرار معاهدة وستفاليا سنة 1648.
- التحول الثاني: فقد تجسد في إقرار المشاركة السياسية، وما شاهده بدوره من تطور وتوسع صاحبه تداول للسلطة سلمياً.
- التحول الثالث: فيتجلى في سمو القانون عن غيره، وشموله لسائر المواطنين وما أنتجه الفكر السياسي الغربي من مؤسسات، أو ما أطلق عليه مؤسسة السلطة السياسية في ظل الدولة القومية الحديثة (علي الكواري، 2001، ص 113).
- مكونات المواطنة: استنادا لتعريف مارشال للمواطنة باعتبارها "مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي"، فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر وهي:

- **العنصر المدني:** حيث تمحور حول الحرية الفردية وحرية التعبير، والاعتقاد والإيمان وحق الامتلاك وتحرير القيود.
 - **العنصر السياسي:** بمعنى إعطاء للمواطن الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع باعتبار المواطن عنصراً فعالاً في السلطة السياسية وهذا الحق يمارس من خلال البرلمان أو المجالس المحلية.
 - **العنصر الاجتماعي:** ويقصد به من واجب المواطن التمتع بكامل الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم هذا العنصر من خلال نظام التعليم، نظام الرعاية الصحية، الخدمات الاجتماعية (سمير مرقس، 2006، ص 34).
- عليه يمكن أن نخلص إلى أن مكونات هذا المفهوم تتمثل في المعلومات والمشاعر والسلوك والتي تصنف ضمن مستويين، **المستوى الأول:** ويتمثل بالمفهوم الذهني والشعور النفسي والذي يرتبط بالمعلومات عن الوطن والوعي بالحقوق والواجبات والرضا عن تحصيل الحقوق وآراء الواجبات وحب الوطن، أما **المستوى الثاني:** فيتمثل بممارسة المواطنة من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين واحترامها من جهة وممارسة العمل السياسي والمدني من ناحية أخرى، إذ يعتمد المفهوم الذهني والشعور النفسي للمواطنة على التربية والتعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في حين تعتمد ممارسة المواطنة على النظم والتشريعات التي تنظم عمل المواطنين وتحقق الدافعية لديهم مما يؤثر مباشرة على درجة الوعي بالمواطنة (شروق بنت عبد العزيز الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل، 2013، ص 30).
- وتتمثل مستويات الشعور بالمواطنة في شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين أفراد جماعته، وباستمرار وجود هذه الجماعة على مر الزمن، فضلاً عن شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة وأن مستقبله يرتبط بمستقبل الجماعة، إضافة إلى اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد المتمثل بالمواطنة... فالمواطنة تستوعب جميع العلاقات بين الفرد والمجتمع لتحقيق الكفاءة الاجتماعية والسياسية.
- وقد صنف السويدي المواطنة في أربع صور هي:
- **المواطنة المطلقة:** وفيها يجمع المواطن بين الدور الإيجابي والسلبي باتجاه المجتمع.
 - **المواطنة الإيجابية:** والتي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه بالقيام بدور إيجابي لمواجهة السلبيات.
 - **المواطنة السلبية:** وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن ويتوقف عند حدود النقد السلبي ولا يقدم أي عمل إيجابي لوطنه.
 - **المواطنة الزائفة:** وفيها يحمل الفرد شعارات جوفاء لا تعكس الواقع ويمتاز بعدم الإحساس باعتزازه بالوطن (جمال سند السويدي، 2001، ص 12).

أهمية المواطنة:

- تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية سياسية ساهمت في تطوير المجتمع الإنساني بشكل كبير، إلى جانب الرقي بالدولة من خلال مبدأ المساواة والديمقراطية، الشفافية وهي ذات أهمية لكونها:
- تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري؛ من خلال تفعيل قيم المواطنة لأنها آلية ناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع.
 - المواطنة مبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التنافس بل تركز على احترام التنوع وليس نفيه، والساعية بوسائل قانونية للاستفادة من هذا التنوع في تامين قاعدة الوحدة الوطنية؛ بحيث

يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها وليس نفيًا لخصوصياتهم، وإنما مجال للتعبير عنها وفقًا لمبادئ الديمقراطية.

- لا يكتمل مفهوم المواطنة إلا بنشوء الدولة الديمقراطية؛ وذلك بممارسة الحياد الإيجابي تجاه معتقدات وإيديولوجيات مواطنيها.
- تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته وهذا ما يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة؛ لما يحقق وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع.
- تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات؛ عن طريق
- المشاركة في المسؤوليات وتوزيع الثروات العامة أما الواجبات التي تتمثل في دفع الضرائب، المحافظة عن الوطن والدفاع عنه.
- تؤدي إلى بناء سياسي مدني تعددي متنوع في العرق والمؤسسات (الأسرة، العائلة، القبيلة، الحزب والنقابة... الخ) والثقافة والإيديولوجية والدين، من باب احترام المشاركة الشعبية للمواطنين وتبويبها صدارة السلطة على مؤسسات الدولة.
- تعتبر معيار للتقدم وتطور المجتمعات؛ بمعنى كلما تعددت التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية تصبح المواطنة أساسًا لبناء الدولة الحديثة التي تحدد العلاقة بين المجتمع والدولة (حمدي مهران، 2012، ص 83-84).

يشير مفهوم المواطنة إلى حصيلة أبعاد التفاعل بين المجتمع والفرد من جهة، وبين الفرد والدولة من جهة أخرى، فالتطور التاريخي لمفهومها يوضح المحطات التاريخية التي مرت بها حتى وصل إلى دلالتها المعاصرة، كما يتأثر مفهومها بالتغيرات العالمية والتحولت السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تنوع أنماط المواطنة (المدنية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية)، التي تظهر أهميتها من خلال ممارسة المبادئ الديمقراطية في الحياة اليومية للمجتمعات بحيث تكون الديمقراطية جزء من الثقافة المجتمعية السائد.

دعائم وركائز المواطنة:

من خلال ما تقدم يتبين أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، ودينامية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيًا هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن أهم الدعائم والركائز التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها:

- المساواة: تعتبر المساواة دعامة أساسية في تفعيل المواطنة والتي يمكن اعتبارها حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع أمام القانون بغض النظر عن المولد أو الطبقة الاجتماعية، أو العقيدة الدينية، أو الثروة، أو العقار، الجنس، أو الفكر، أو المهنة، أو التعليم، وهذا التساوي لا يكون في تساوي الأفراد من خلال المهارات والاستعدادات، وإنما التساوي في الحقوق والواجبات (عبد الله إبراهيم ناصر، 2004، ص 400)، وبالرغم من ربط التعامل بينهم مساواتهم كمواطنين لذلك المجتمع، إلا أن المساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني التساوي في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين وبالتالي يخلق لنا مجتمع

- مترباط متماسك تسوده علاقات اجتماعية بين أفراده وبين الدولة وبالتالي ضمان فعالية المشاركة والاستقرار الاجتماعي (سعيد بن سعيد ناصر حمدان، 2008، ص 28).
- **العدل:** وهو الركيزة الثانية لمفهوم المواطنة، والذي يعرف بأنه لفظ الإنصاف ويكون الإنصاف يحكم روح القانون بمعنى أن يكون الحكم مناسباً للعمل والممارسة ولا يفضل فرد عن آخر، وهذه الركيزة بطبيعة الحال تؤدي إلى إيجابية الأداء والمشاركة الفاعلة، وإلى التماسك القوي بين أفراد المجتمع، وخاصة إذا كانت هذه العدالة نابعة من القانون بحيث تؤدي إلى التواصل الجيد بين أفراد المجتمع، وبالتالي تخلق مجتمع يعمل ككيان واحد قوي ومتماسك وعلى هذا الأساس يستوجب توفير عنصر ألا وهو عنصر العدالة ومحاولة بثها في المجتمع وغرسها في نفوس الأبناء وذلك لشعورهم بالطمأنينة والراحة، بأن حقوقهم وممتلكاتهم مؤمنة وهذا ينتج عنه جيل محترم حقوق المواطنة في علاقته بالمجتمع ومع بعضهم البعض (عبد الله إبراهيم ناصر، 2004، ص 401).
 - **الحرية:** هي الركيزة الثالثة وهي الداعمة الأساسية لمفهوم المواطنة والتي تعرف بأنها توفر المناخ للأفراد لكي يعبروا عن ذواتهم، وإظهار مختلف مواهبهم وإمكانياتهم وقدراتهم ومن ثم فهي تعبير عن إحساس أو شعور يسود بين الناس في مناخ اجتماعي خاص، وبالتالي فالحرية هي إبراز شخصية المواطن وتوسع آفاق المشاركة، الاجتماعية، كما أن المواطنة في غالبيتها تظهر من خلال الجماعات التي تسند جل أعمالها على الحرية، وهذا ما تحرص عليه المجتمعات المتقدمة على توفير قدر من الحرية لأفرادها، بما يسمح لهم بإشباع الحقوق والوفاء والالتزامات المجتمعية التي تتطلبها أدوار المواطن (عبد الله إبراهيم ناصر، 2004، ص 402).
 - **تكافؤ الفرص:** وهي أيضاً الركيزة الأساسية لمفهوم المواطنة حيث تزود المواطن (الطالب)
 - **بفرص متكافئة ومتساوية في شتى المجالات التعليمية والعملية والترفيهية، والخدمية وغيرها، كما أن الفرص تكون لكلا الطرفين (ذكور / إناث) ولتفعيل المواطنة لا بد العمل أكثر على توفير الإمكانيات والقدرات لدى الأفراد لكي تسهل عليه عملية التطوير والإنتاج مع توحيد تكافؤ الفرص في جميع القطاعات (خضرة حلاب، 2015، ص 113).**
 - **التعدد والتنوع:** أن مفهوم المواطنة يتسع لجميع فئات المجتمع ومختلف طبقاته ويحترم خصائص كل فئة، كما أن مفهوم المواطنة مجتمع صغير كبير وكل الطبقات المجتمع لا يحتكر على طبقة بعينها وإنما يشمل ذكور، إناث، سواء أسوياء أو غير أسوياء... إلخ (سعيد بن سعيد ناصر حمدان، 2008، ص 31).
- نستنتج في الأخير أن الركائز التي يقوم عليها مفهوم المواطنة هي العمل في إطار الجماعة، حيث لا يعترف بالفردية ومن هذا نستشف أن مفهوم المواطنة مفهوم واسع وشامل لا ينحصر على جزء من الأفراد بل يشمل كل أفراد المجتمع وكل طبقاته وكل مستوياته كما لا ننسى أن مفهوم المواطنة لا يخلو من هذه الركائز لأنها بمثابة أرضية وأساس بحيث عنها نستطيع بناء مفهوم جيد عن المواطنة.
- أبعاد المواطنة:** للمواطنة أبعاد عدة متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض فهناك:
- **البعد السياسي:** وذلك يتطلب توفير مجموعة من الحقوق أهمها: الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية وعدم التعرض للاسترقاق أو الاستعباد والتعذيب أو القبض التعسفي أو النفي وحق التقاضي أمام محاكم مستقلة والتمتع بحرمة المسكن والمراسلات وبِحياة شخصية وأسرية وعدم المساس بالشرف أو السمعة والحق في الحصول على جنسية والتنقل بحرية واختيار محل الإقامة وتجريم الاضطهاد والحق في الملكية وحرية العقيدة والتفكير والضمير وممارسة الشعائر والانضمام إلى أحزاب سياسية وجماعات مدنية سلمية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وتقلد الوظائف العامة.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** وذلك يتطلب توفى العدالة وتصحيح الخلل في توزيع الثروة والسلطة معا وضمان عدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة واغترابها كالأقليات والفقراء ومحدودي الدخل والنساء وكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة، وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير جملة من الحقوق منها: الحق في العمل والحماية من البطالة والحصول على أجر عادل ومستوى معيشة يكفل حياة كريمة توفر مسكنا وملبسا وتغذية وتعليم ورعاية صحية لائقة والتمتع بأوقات فراغ و إجازة مدفوعة الأجر والحق في الانضمام إلى النقابات والحصول على ضمان اجتماعي وتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة.

- **البعد الثقافي:** وذلك يتطلب حماية اللغة باعتبارها الوعاء الثقافي الجامع للأمة وحماية الخصوصيات الثقافية والحضارية للأفراد والجماعات خاصة في الدول التي تقطنها شعوب متعددة الأعراق والأديان والطوائف، والحيلولة دون تحكم جماعة أو طائفة بعينها في بقية الجماعات والطوائف الأخرى أو السعي لفرض الوصاية عليها مستغلة في ذلك أغلبيتها العددية أو ثقلها السياسي أو ميزات الاقتصادية فمن حق كل جماعة عرقية أو دينية وكل طائفة أن تعبر عن هويتها وذاتيتها الثقافية وأن تمارس شعائرها وطقوسها الدينية في حرية بما يحفظ حقوق الجميع ويمكنهم من ممارسة حق الاختلاف في إطار من الحرص على وحدة الأقطار (محمد أشموني، 2005، ص 14-15).

- **البعد الفلسفي والقيمي:** فمادامت المواطنة هي إنتاج ثقافي إنساني أي ليس إنتاجا طبيعيا (فهي تنطلق من مرجعية فلسفية وقيمية تمنح دلالاتها من مفاهيم الحرية والعدل والخير والحق والمصير والوجود المشترك (مالكي حنان، مراد حنان، 2003، ص 544).

مدخل إلى قيم المواطنة:

تعتبر قيم المواطنة مفهوما عاما وشاملا ينطوي على مجموعة من المفاهيم المتلازمة والمتسقة فيما بينها، لتوجه سلوك الأفراد وتحدد تصرفاتهم في ميادين العمل الوطني، وإذ تشير المواطنة الصالحة إلى موقف الفرد من السلطة الممثلة بالدستور وما جاء فيه من حقوق واجبات، وما ينبثق عنه من أنظمة وتعليمات، كما تشير المواطنة الصالحة أيضا إلى ما يبطنه الفرد من ولاء وانتماء واعتزاز بوطنه وشعبه ونظامه، وما يترجمه من مشاركة عملية في كل ما يهدف إلى مصلحة الوطن (أسماء بن تركي، 2013، ص 171).

حيث يمكن تعريف قيم المواطنة على أنها: "مجموعة المعايير والأحكام والمعتقدات التي تعمل كموجهات للسلوك، وضوابط للتفكير الناجم عن التفاعل بين الإنسان والأرض وما ينشأ عن هذا التفاعل من الالتزام بالحقوق والواجبات في شتى مناحي الحياة " السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية"، وما يتضمنه ذلك من قيم الولاء والانتماء والشهادة والتضحية وترجمة ذلك إلى مواقف سلوكية ومهارات أدائية وصولا إلى تكوين المواطن الصالح " (كلثوم محمد إبراهيم الكندري، مزنة سعد خالد العازمي، 2013، ص 318).

وبالتالي فيمكن القول بأن قيم المواطنة هي الإطار الفكري لمجموعة من المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد بالنظام الديمقراطي في المجتمع والتي تجعل للإنجاز الوطني روحا في تكوين الحس الاجتماعي والانتماء، بما ييسر بإرادة الفرد للعمل الوطني فوق حدود الواجب مع الشعور بالمسؤولية لتحقيق رموز الكفاءة والمكانة لمجتمعه في عالم الغد.

تصنيفات قيم المواطنة:

على الرغم من أن قيم المواطنة منظومة متداخلة في بناء الفرد والمجتمع فمن الصعب تجزئتها وإيجاد تصنيف موحد لها لارتباط تصنيفها ارتباطا وثيقا بمفهومها، مما أدى إلى صعوبة تصنيفها نتيجة لتباين منطلقات مفاهيم قيم المواطنة الفكرية واللغوية وهذا ما جعل معظم الدراسات توردها على شكل قيم تربطها صفة

مشتركة تتمثل في المواطنة دون تقسيمها إلى مجالات لأن تحديدها يعد أمرا ملحا لتسهيل فهمها ودراستها وتحديد أماكنها ... وتم تحديد قيم المواطنة كالتالي:

- قيمة المساواة: والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم والعمل والجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون، والاحتكام للقانون لحل النزاعات.
 - قيمة الحرية: والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحرية التعبير، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، وحرية المشاركة في المؤتمرات واللقاءات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي.
 - قيمة المشاركة: والتي تتضمن العديد من الحقوق مثل حق المشاركة في كافة مناشط المجتمع، والمشاركة في أحداث المجتمع.
 - القيم الأخلاقية: وتتضمن هذه القيم تمثل الأخلاق الحميدة عند التعامل مع الآخرين وظهور هذه الأخلاق في سلوكيات تدعم المواطنة.
 - قيمة التسامح: وتتضمن التسامح مع الآخرين والتقرب منهم.
 - قيمة الانتماء: وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، والحرص على سلامته، وهذا الانتماء لا يتعرض مع الانتماء للأسرة والدين بل تنسجم هذه الانتماءات مع بعضها بعضا.
 - قيمة احترام الملكية العامة: وتتمثل في المحافظة على المال العام واحترام الصالح العام، وتقديمه على الصالح الخاص.
 - قيمة حب الوحدة الوطنية: وتتمثل في حب كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتهم دون تعصب.
 - قيمة المسؤولية الاجتماعية: وتتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية، واحترام حرية وخصوصية الآخرين (زكي رمزي مرتجي، محمود محمد الرنتيسي، 2011، ص 177).
- مراحل تنمية قيم المواطنة:** هناك كثيرا من النماذج تبين مراحل تنمية القيم من أبرزها هرم كراثول: لتحقيق الأهداف الوجدانية وفي هذا تمر عملية تنمية قيم المواطنة بخمس مراحل متتالية هي:
- مرحلة التقبل أو الاستقبال: وهي المرحلة التي يتولد فيها الانتباه للقيمة ثم الاهتمام بها والرغبة في إكسابها.
 - مرحلة الاستجابة: وفي هذه المرحلة يشارك الفرد في القيمة نتيجة لرغبته فيها.
 - مرحلة التقييم: وفي هذه المرحلة يتم تحديد أهمية القيمة بالنسبة للمتعلم ومدى التزامه بها.
 - مرحلة التنظيم: في هذه المرحلة يتم تنظيم القيمة الجديدة ضمن البناء القيمي للمتعلم عن طريق الربط بين القيمة الجديدة والقيم السابقة وإزالة التناقضات بينها.
 - مرحلة الإنصاف بالقيمة "تشكيل الذات": في هذه المرحلة يكون لدى المتعلم منظومة قيمية تميزه عن غيره وتحدد سلوكه.
- كما بين نموذج آخر بأن تنمية قيم المواطنة تمر بالمراحل التالية:
- مرحلة التوعية: التي يتم فيها توعية المستهدف بماهية القيمة وعناصرها وأهميتها وعاقبة التخلي عنها وتطبيقاتها العملية.

- مرحلة الفهم: وتتضمن هذه المرحلة فهم حقائق القيمة ومقاصدها واستيعاب شروطها وآداب تطبيقها وإدراك العقبات التي تواجه المستهدف عند تطبيقها وكيفية التغلب على هذه العقبات.
- مرحلة التطبيق: وفي هذه المرحلة يتم التدريب العملي والممارسة الفعلية للقيمة.
- مرحلة التعزيز: والتعزيز يكون ذاتيا من خلال الشعور بالرضا والراحة عند التقيد بتطبيق القيمة وخارجيا من خلال المكافأة والتشجيع، كما أن المحاسبة والعقاب باعتباره معززا سلبيا خارجيا يستخدم وفق قواعد ديمقراطية يتم الاتفاق عليها على مستوى المدرسة أو المجتمع (علي بن سعيد علي القحطاني، عبد الله بن صالح الخضير 2013، ص 11-12).

III. المواطنة والهوية: بين التداخل والتلازم:

يشير مفهوم المواطنة إلى الانتساب الجغرافي لأفراد المجتمع من خلال الارتباط ببقعة جغرافية محددة تتمثل بالمدينة والدولة وبالوطن الواحد في الوقت الراهن، أما الهوية فإنها تشير إلى الانتساب الثقافي، أي انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة تحدد الثقافة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والتي يكتسبها من خلال الولادة وعملية التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته، فالهوية لازمة للمواطنة، لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات، وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير؛ أي على هوية معينة.

فليس الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون هو الذي يحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون، فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة، فالهوية إذن هي النظرة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم، فإذا اختلفت النظرات اختلفت تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه، وإن اتفقوا على الحقائق الحسية، ذلك إن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل لا بد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم. لكن بعض الناس يتوهمون أنه بإمكان المواطنين في بلد ما أن يحلوا مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطني، فلا بد للمواطنين إذن من هوية، من ثقافة تكون هي المنظار الذي ينظرون به إلى الواقع، والمعيير الذي يقترحون به الحلول لمشكلاته (ثائر رحيم كاظم، 2009، ص 266).

IV. عموميات حول المواطنة الرقمية:

لقد أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، خاصة الانترنت بمختلف تطبيقاتها التي تعرف استخدامها واسعا من مختلف أفراد المجتمع، خاصة الشباب، إلى بروز ما يعرف بالمجتمع الرقمي، والمواطن الرقمي الذي استدعى اهتمام الباحثين لتحديد ماهيته وتحديد ماهية المواطنة الرقمية، وقد استوقفتنا عدة تعريفات للمواطنة الرقمية، وهي في العموم تعنى بقواعد استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتعامل معها في إطار المجتمع الرقمي، وتعرف المواطنة الرقمية بأنها: "مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن، فهي توجيه نحو منافع التقنيات الحديثة، وحماية من أخطارها" (Fabienne Grefft, 2014, p 125).

كما يمكن أن تتشكل المواطنة الرقمية Digital Citizenship من مجموعة من قواعد السلوك المعتمدة في استخدام التكنولوجيا، كالتبادل الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية للأفكار التي ترتقي بنظم المجتمع وأفراده، كما يمكن أن تشمل كل التعاملات بين المواطنين عبر شبكة الانترنت، كالدعوة إلى المشاركة السياسية أو الحث على التكافل المجتمعي أو غيرها، لذا فهي ترتبط أيضا بمصطلح الديمقراطية الرقمية (محمد سيد ريان، 2003، ص 09).

ويغطي مصطلح المواطنة الرقمية مجموعة كاملة من القضايا الهامة على نطاق واسع ويتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية للسلوك المسئول والمناسب عند استخدام التكنولوجيا، و اليوم ينبغي لأي شخص يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إن يفهم كيفية تطبيق قيم المواطنة الصالحة على الانترنت (أمل سفر القحطاني، 2018، ص 58).

وتعرف المواطنة بأنها تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية مثل الحاسوب بصوره المختلفة، وشبكة المعلومات كوسيط للاتصال مع الآخرين، باستخدام العديد من الوسائل أو الصور مثل البريد الإلكتروني والمدونات والمواقع ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي (صبيح شعبان علي شرف، محمد السيد أحمد الدمرداش، 2014، ص 131).

وتتجلى المواطنة الافتراضية Virtual Citizenship في ممارسة لحقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي، وهي تتزاوج بين المواطنة المقننة والمواطنة الحرة، هذه الأخيرة التي ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيلها من خلال نقل القضايا من الواقع إلى العالم الافتراضي ومناقشتها بغض النظر عن حواجز الدين واللغة والأصل (Willem Schinkel, 2010, p265). وقد أنتجت المواطنة الرقمية مفهومي المواطن الرقمي وهو ذلك الفرد الذي يستخدم الانترنت بانتظام وفعالية، وهو فرد ذو أخلاق يتدبر في أفعاله وعواقبها، ويدرك المخاطر والفوائد الكامنة في أن معا في سهولة الوصول إلى المعلومات التي لم يسبق لها مثيل من قبل في التاريخ، ويصنف الفرد مواطنا رقميا عندما يكون متمكنا من مهارات استخدام الحاسوب و يملك معرفة الانترنت، ويستطيع الدخول إليها عبر الحواسيب والهواتف النقالة (أمل سفر القحطاني، 2018، ص 60)، والإنسان الرقمي هو ذلك الذي تتمحور حياته كلها حول تكنولوجيا المعلومات (محمد لعقاب، 2011، ص 12).

خصائص المواطنة الرقمية: يمتاز مفهوم المواطنة الرقمية بجملة من الخصائص تتلخص في:

- الوعي بالعالم الرقمي ومكوناته.
- امتلاك مهارات الممارسة الفعالة والمناسبة في استخدام العالم الرقمي بألياته المختلفة.
- إتباع القواعد الخلفية التي تجعل السلوك التكنولوجي للشخص يتسم بالمقبولية الاجتماعية في التفاعل مع الآخرين.

عناصر المواطنة الرقمية: يتجلى تعامل المواطن الرقمي في الوطن بصيغته الرقمية فيما يلي:

الإتاحة الرقمية للجميع أو الوصول الرقمي: حيث يلتزم مستخدمو التكنولوجيا بتكافؤ الفرص أمام جميع الأفراد فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فنقطة الانطلاق في المواطنة الرقمية هي العمل نحو توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني (جيدور حاج بشير، 2016، ص 705).

الاتصال الرقمي والتبادل الإلكتروني للمعلومات: من أبرز التغيرات الهامة التي استحدثتها الثورة الرقمية هو قدرة الأفراد على الاتصال فيما بينهم مهما بعدت الأماكن وتباينت الأوقات، وذلك باستخدام البريد الإلكتروني والهواتف النقالة والرسائل الفورية، حيث غيرت خيارات الاتصالات الرقمية واسعة الانتشار كل شيء في حياة البشر لمقدرتهم على إجراء اتصالات دائمة ومباشرة مع أي فرد آخر.

محو الأمية الرقمية: لا بد أن يتعلم الدارسون التعلم في ظل المجتمع الرقمي، فيتعلمون أي شيء في أي وقت وأي مكان.

القوانين الرقمية والمسئولية الرقمية: لقد تعارف المجتمع الرقمي على مجموعة من القوانين التي تمثل أخلاقيات هذا المجتمع، والتي يعد العدول عنها بمثابة ارتكاب لمخالفات وجرائم تعرض الأفراد للوقوع تحت طائلة القانون

اللياقة الرقمية: إن مستخدمي التكنولوجيا يرون أن من الإشكاليات الملحة والمرتبطة بالمواطنة الرقمية السلوك غير المسئول أو غير اللائق أو المخالف لبعض آداب التعامل الرقمي في أي وسيط من وسائطها، مما يجعل المسئولين عن هذه الوسائط يلجئون إلى منعهم من المشاركة والاتصال لمخالفة القواعد والآداب، وتدريب المواطن الرقمي على أنماط السلوك كمواطن مسئول.

الأمن الرقمي: لا بد من إعداد المواطن الرقمي على أمور من بينها القدرة على التعامل مع السرقات والانتهاكات بالاعتماد على برمجيات القدرة على التعامل مع السرقات والانتهاكات بالاعتماد على برمجيات الحماية من الفيروسات، وعمل نسخ احتياطية من البيانات احتساباً لفقدانها ومعرفة الأدوات اللازمة للتحكم والتوجيه (صبيح شعبان علي شرف، محمد السيد أحمد الدمرداش، 2014، ص 132).

V. الديمقراطية الرقمية... مقياس المواطنة الرقمية:

يشير مفهوم المواطنة الرقمية إلى أسلوب من التعامل الشبكي، يتساق مع رؤية جديدة للحياة الاجتماعية والحضارية، وبالتالي فتلك المواطنة تمثل ركيزة الديمقراطية الرقمية التشاركية، المبنية على سهولة التفاعل بين الأفراد والمؤسسات الرسمية.

ذلك أن العالم اليوم يسعى إلى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله، فنجد أنفسنا باختصار أمام ظاهرة "سياسية تكنولوجية" متنامية تفرض نفسها فرضاً، وهي وليدة المصاهرة العميقة التي تصل إلى حد التلاحم بين أدوات ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والديمقراطية من ناحية وبين منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، هذه الديمقراطية التي يمكن تعريفها على أنها "توظيف الأدوات والاتصالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لتوليد وتصنيف وجمع وتحليل وتداول كافة المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة الديمقراطية وقيمتها وآلياتها المختلفة" (لامية طالمة، 2015، ص 157).

ومن خلال هذه التعريف يتضح أن الديمقراطية الرقمية ليست نوعاً جديداً من الديمقراطيات القديمة بل هي وسيلة جديدة لممارسة الديمقراطية وفيها تلعب التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية دوراً مهماً وتستحدث أشياء وأشكالاً لم تكن موجودة من قبل، ومن أهمها الحوار والتشاور في نفس الوقت مع كل الأفراد، فأتاحت فرصة أكبر للتعبير والحوار والمجادلة والنقاش والتشاور والتشارك من خلال انتشار وتداول كافة المعلومات، حيث أنها متاحة الآن بسببها للجميع وأتاحت أيضاً للجميع فرصة الحوار وتبادل وجهات النظر المختلفة وأجبرت الآخر على احترامها.

وهكذا يصل غيطاس إلى تعريف الديمقراطية بقوله: "إن الديمقراطية الرقمية هي توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن نوع هذه الديمقراطية وقالها الفكري ومدى انتشارها وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها وفعاليتها في تحقيق أهداف مجتمعتها".

على أنه يؤكد على حقيقة مهمة وهي أن الديمقراطية الرقمية ليست مفهوماً جديداً للديمقراطية مثل الديمقراطية الليبرالية أو المسيحية أو الإسلامية وغيرها، وإنما هي وسائل ممارسة الديمقراطية وذلك بناءً على أن التكنولوجيا لا تصنع نموذجاً فكرياً ومؤسساً جديداً يحل محل ما كان قائماً من مؤسسات وكيانات وأفكار ونظريات، ولكنها تقدم أدوات جديدة تجعل المؤسسات والأفكار والنظريات القائمة تعمل بطريقة مختلفة وتمارس فعاليتها بشكل أكفأ، أدق، أرخص، أسرع، وأوسع نطاقاً (عادل عبد الصادق، 2011، ص 13).

وضمن مؤشرات إلى الاستفادة من التقنيات، تبرز التفاعلية، والذكاء الجماعي، والمشاركة في القرارات سواء في المجتمع المدني أم ضمن المؤسسات الرسمية والخاصة، ففي زمن ماضي، كان السياسيون يلاحقون الإعلاميين كي «يتحدّثوا» عنهم، بمعنى إدراج أخبار السياسة في وسائل الإعلام، وحاضراً، يستطيع السياسي أن «يغرّد» بمفرده في سرب إعلامي خارج منظومة الإعلام العام، ولم يعد في حاجة إلى الصحافي، بل بدأ الأخير يلاحق السياسي كي يحصل منه على خبر، لا يكون موجوداً على الوسيط الرقمي وشبكاته.

تطرح تلك التغيرات أسئلة عن المواطن، بوصفه فرداً وعنصراً في المجتمع، ومشاركاً في شبكة رقمية تجعله عنصراً في مجتمع افتراضي، ... وترتبط مسؤولية المواطن بمدى بقائه عارفاً بما يجري، بمعنى أن يصبح الوصول إلى المعلومات شرطاً أولاً للمواطنة.

VI. مستويات الديمقراطية الرقمية... ومؤشرات المواطنة الرقمية:

تشير بعض الدراسات إلى أن للديمقراطية الرقمية مستويات متعددة، تبدأ في الغالب من مستوى إتاحة الفرص للأفراد للتعبير عن رأيهم بحرية إلى مستوى التصويت الإلكتروني في الانتخابات والاستفتاءات الرئاسية والبرلمانية وفيما يلي عرض موجز لتلك المستويات:

مستوى حرية التعبير: ويتمثل ذلك المستوى في إتاحة الفرصة للجميع بعرض آرائهم وتصوراتهم حول كافة القضايا والموضوعات، بل والتعليق وعرض وجهة النظر في كل ما يعرض من أخبار مناقشات من خلال الصفحات الشخصية والمدونات والمواقع الصحفية والإخبارية.

مستوى معالجة قضايا المجتمع المختلفة: الأمر الذي حدا ببعض مؤسسات الدولة لتأسيس صفحة لها على شبكات التواصل الاجتماعي في محاولة للتواصل مباشرة مع المواطنين كصفحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو صفحة مجلس الوزراء وذلك في محاولة لمواكبة السرعة في نشر الأخبار والتفاعل معها، ومعرفة ما يواجههم من مشكلات وما يشغلهم من قضايا وهموم.

مستوى إتاحة فرص التعبير لكافة القوي السياسية: نقل مطالب الجماهير مباشرة للحكومة وهو ما كانت تقوم به في السابق الأحزاب السياسية أو النواب في البرلمان. وتم ذلك بتوفير الرابط السياسي بين المواطن والحكومة وبما يسمح لصانعي القرار بالتصرف بما يتواءم مع الحاجات والمطالب والرغبات الخاصة بالمواطنين.

مستوى الاستفادة من الآراء الفنية لكافة الفئات المهنية في كافة القطاعات في المجتمع: من خلال المنتديات والصفحات المتخصصة التي تتعلق بتلك الفئات والقطاعات.

مستوى الاهتمام المتوازن بقضايا المناطق الجغرافية والفئات الجماهيرية المختلفة: من خلال سهولة استخدام هذه الوسائل التواصلية وقدرتها على الحشد والتعبئة والضغط وسرعة نقلها للمعلومة واختراقها للحدود الجغرافية والزمنية ووصولها إلى المهمشين والفقراء في المجتمع، كوسيلة سهلة ورخيصة وسريعة الانتشار.

مستوى التصويت في الانتخابات والاستفتاءات: خلال إتاحة فرص المشاركة الجماهيرية من خلال وسائل الاتصال المتخلفة، التصويت في الانتخابات والاستفتاءات التي تجرى في المجتمع والاشتراك في استطلاعات الرأي (جمال على الدهشان، 2014، ص 13-14).

إن الديمقراطية الرقمية تنوع وتختلف من مجتمع لآخر وفقاً لخصوصيته ولا تنتشر بطريقة كربونية تطبق كما هي في كل زمان ومكان، فهي تختلف باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع وبدرجة تحضره، ووعي أفرادها بالثورة الرقمية والمعلوماتية وتوافر البنية التكنولوجية التحتية اللازمة لذلك.

خاتمة:

لقد وفرت التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام أداة هامة إمام المواطنين لجمع المعلومات حول القضايا العامة لتعبئة شبكات المجتمع خلفها، وجعل هناك شبكة متعددة حول كيفية وضع حلول ملائمة لتلك المشكلات التي تعترض المواطن العادي في حياته اليومية، والتي يتم نقلها في المدونات والصحافة الالكترونية والمواقع الاجتماعية العامة والتي تشكل جماعه ضغط تدافع عن هذه الحلول عبر أنظمة التصويت الالكتروني أو عدد أعضاء تلك المجموعات وجمع التوقيعات والأعضاء في المجموعات البريدية بالإضافة إلى استغلال ما يتيح الانترنت من وسائل إعلامية في نقل الحدث أو القضية نصا وصورة وصوت وفيديو عبر الانترنت، للمساهمة في تغيير الأفكار وتعبئة الرأي العام والضغط على صانعي القرار أو معالجة سلبيات داخل المجتمع للعمل على إيجاد نوع من الشفافية ومواجهه الفساد.

كما وفرت لحركات التعبير السياسي المختلفة أيا كان مسماها، إمكانات جديدة لم تكن موجودة في ظل وسائل التعبير والمشاركة السياسية التقليدية ووسائل الإعلام التقليدي، وأسهمت في تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية بمجرد تحرير رسالة الكترونية على أي موقع، وإرسالها إلى العناوين الالكترونية المختلفة أو نشرها على المواقع المختلفة، تغيير في ظلها مفهوم التظاهر والاحتجاج، فلم تعد هناك حاجة لحشد بشرى مادي كبير للتعبير عن الاحتجاج أو الرفض، وإنما أصبحت الرسائل الاحتجاجية أو التأييدية المتداولة عبر الانترنت وسيلة بديلة أثبتت فعاليتها السياسية التي تغنى عن المظاهرات الحاشدة.

هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لكافة الثقافات والتيارات والهويات والعرقيات المختلفة للتعبير عن نفسها بشكل من شأنه إن يعزز من قيمة الاختلاف داخل المجتمع الدولي، ويدفع من قيمة الحوار والسلام، وظهور دبلوماسية افتراضية جديدة تلعب بها الشعوب دورا أساسيا للتفاعل فيما بينها، كما منحت تلك الوسائل الفرص للمواطنين خاصة الشباب لتبادل وجهات النظر فيما بينهم، من أجل المطالبة بتحسين إيقاع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية... وهو جوهر مفهوم المواطنة بالمعنى التقليدي ولكن بلمسة تكنولوجية رقمية.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أولاً. الكتب:

1. أشموني محمد، (2005)، الانتماء والوطن، دار الفكر العربي، القاهرة.
2. آل عبود عبد الله بن سعيد بن محمد، (2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
3. حمدي محمد الفاتح، بوسعيدة مسعود، قرناني ياسين، (2011)، تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة: الاستخدام والتأثير، الطبعة الأولى، الجزائر.
4. سيد ريان محمد، (2003)، الإعلام الجديد، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.
5. عبد الحسيب محمد تيمور، علم الدين محمود، (1997)، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.
6. عبد النبي عبد الفاتح، (1990)، تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
7. غيث محمد، (1995)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
8. غيطاس جمال محمد، (2006)، الديمقراطية الرقمية، الطبعة الأولى، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2006.
9. لعقاب محمد (2011)، المواطن الرقمي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
10. مرقس سمير، (2006)، المواطنة والتغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
11. مهران حمدي، (2012)، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي: دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، مصر.
12. ناصر عبد الله إبراهيم، (2004)، أصول التربية الواعي الإنساني، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان.

ثانياً. المجلات:

13. الحبيب فهد إبراهيم (د.س)، تربية المواطنة: "الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطن"، جامعة الملك سعود.
14. الخليف بنت عبد العزيز شروق، إسماعيل بن خليفة محمد، (2013)، المواطنة... وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض.
15. القحطاني سفر أمل، (2018)، مدى تضمن قيم المواطنة في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 26، العدد الأول.
16. الكندري محمد إبراهيم كلثوم، العازمي سعد خالد مزنة، (2013)، قيم المواطنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في دولة الكويت: دراسة تحليلية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد الأول، الكويت.
17. الكواري علي، (2001)، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، السنة 23، العدد 264.
18. جيدور حاج بشير، (2016)، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15.
19. سعيد بن سعيد ناصر حمدان، (2008)، دور الأسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحديات العولمة: رؤية اجتماعية تحليلية، جامعة الملك خالد.

20. عبد الصادق عادل، (2011)، الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغير المجتمع، الأدوات والتأثير، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، القاهرة.
21. عبد اللطيف سامر مؤيد، (2011)، المواطنة وإشكالياتها في ظل الدولة الإسلامية، مجلة الفرات، العدد السابع، العراق.
22. كاظم نائر رحيم، (2009)، العولمة والهوية والمواطنة: بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد الأول، المجلد الثامن، العراق.
23. مالكي حنان، مراد حنان، (2003)، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص الملتقى الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري.
24. محسن مصطفى، (2004)، إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، مجلة عالم التربية العدد 15.
25. مرتجى زكي رمزي، الرنتيسي محمود محمد، (2011)، تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء قيم المواطنة، مجلة الجامعة الإسلامية "سلسلة الدراسات الإنسانية"، المجلد 19، العدد الثاني، فلسطين.
26. هلال فتحي وآخرون، (2000)، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية والتعليم.
- ثالثا. المؤتمرات والملتقيات:**
27. الدهشان جمال علي، (2014)، دور تكنولوجيا المعلومات ICT في دعم التحولات الديمقراطية "الديمقراطية الرقمية (Digital Democracy) نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي "التربية وبناء الإنسان في ظل التحولات الديمقراطية"، جامعة المنوفية، مصر.
28. السويدي جمال سند، (2001)، نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، دراسة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، جامعة البحرين.
29. القحطاني علي بن سعيد علي، الخضير عبد الله بن صالح، (2013)، الكشفية والمواطنة الفاعلة، المؤتمر الكشفي العربي السابع والعشرين (الإقليم الكشفي العربي)، الجزائر.
30. النجار رضا، (2009)، تكنولوجيا الاتصال: المفهوم والتطور، أبحاث المؤتمر الدولي للإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد، جامعة البحرين.
31. شرف صبيح شعبان علي، الدمرداش محمد السيد أحمد، (2014)، معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج التدريبية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي "التربية وبناء الإنسان في ظل التحولات الديمقراطية"، جامعة المنوفية، مصر.
- رابعا. الدراسات الأكاديمية:**
32. بن تركي أسماء، (2013)، النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
33. حلاب خضرة، (2015)، الإرشاد التربوي وعلاقته بتنمية قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعة - دراسة ميدانية بجامعة المسيلة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، تخصص: الإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

34. راييس مراد، (2006)، تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر.

35. طالة لامية، (2015)، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الرأي في الجزائر: دراسة مسحية في ضوء مدخل الاتصال السياسي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3.

باللغة الأجنبية:

36. Grefft Fabienne, (2014), la citoyenneté numérique, perspectives de recherche, In Réseaux, n° 184.

37. Le Pors Anicet, (2004), La Citoyenneté, PUF, paris.

38. Schinkel Willem, (2010), The Virtualization of Citizenship: Critical Sociology. Vol 38, n° 2.